أزمة الشباب في «الندوة اللبنانيّة»

كريم قبيسي، نقولا صحناوي

أن نقوّم نتاج «الندوة اللبنانية» عمل شاق، ليس بسبب الكمّ الكبير من المحاضرات التي يحفل بها تاريخ «الندوة»، إنما بسبب نوعية هذه المحاضرات، التي إن دلّت على شيء، فعلى بعد الرؤية، وعمق المعالجة التي حاول المنتدون انتهاجها من على منبر أراد لنفسه، إرادة مؤسّسه ومن ساعده، أن يكون المكان والموقع اللذين يسعى لبنان من خلالهما إلى تشخيص ومعالجة كل آفة أو عائق يعترضه على درب وجوده.

ومن الموضوعات التي أولتها «الندوة اللبنانية» اهتماماً كبيراً، كان موضوع الشباب. وقد تمت معالجة هذا الموضوع، في عدد كثير من الندوات، كان المحاضرون، في أكثرها، من الشباب، إذ من أكثر من الشباب قدرة على التحدث عن معاناته ورؤيته وطموحه؟ ولعله انطلاقاً من هذه الخلفية، عهد إلينا القيمون على مشروع «عهد الندوة اللبنانية»، بكتابة هذا الفصل، الذي يتناول موضوع الشباب في «الندوة اللبنانية».

وفي معالجتنا هذا الموضوع، لن نقوم بعرض آراء المنتدين، كل على حدة، ولن نقوم بعرض زمني[1] لأزمة الشباب، كما تناولتها «الندوة اللبنانية»، في خلال تسعة وعشرين عاماً، في سلسلة ندوات، كانت أولاها لغسان تويني، عام ١٩٥٠، وآخراها لرينه حبشي، عام ١٩٦٩. ذلك أن هذا الشكل من التحليل قد يبدو جامداً، ما يؤدّي بالقارئ إلى النفور من النصّ، فمن الموضوع. لذلك، سنقوم بتحليل أزمة الشباب في لبنان، وذلك عبر استحضار آراء المنتدين، بحيث يكتسب النص دينامية خاصّة، فيبدو وكأنه ندوة قائمة بذاتها، عنوانها «أزمة الشباب في لبنان»، نديرها نحن، ويشارك فيها أشخاص اعتلوا منبر «الندوة»، وتحدّثوا عن هذا الموضوع، على مدى ثلاثة عقود من الزمن. والمهمّة صعبة، فجمع الزمن في لحظة، عملية شاقّة تماماً، كجمع كل ما قيل وتلي في مقال، ولا سيما أن المحاضرين يمثّلون نخبة علمية، وأنّ لموضوع مشاكل الشباب معطيات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، ما يجعل معالجته تبدو تكراراً لما قد تناولته الفصول السابقة. وتزداد المهمّة صعوبة، عندما ندرك أنّ نجاح ندوة ما يرتبط، في شكل أساسي، بمدى موضوعية مديرها. وهذه الموضوعية تقتضي، أساساً، الحياد. وهذا الحياد يعني عدم الالتزام، الذي يعني، بدوره، عدم اتّخاذ موقف. وكيف يتأتّى ذلك، وأزمة الشباب، التي تناولتها «الندوة اللبنانية»، ما برحت هي هي؟ وتلك المعاناة، التي عبر عنها الشباب، من على منبرها، منذ سنوات عديدة، ما فتئت قائمة؟

فمع كل ما تحمل من صعوبة، نبدأ بالحديث عن أزمة الشباب، وجوهاً، وأسباباً، وحلولاً، بعد تحديد من هم الشباب.

من هم الشباب؟

لقد أجمع كل المنتدين، الذين استضافتهم «الندوة اللبنانية»، على أنّ الشباب هم الفئة المجدّدة، المحرّكة للمجتمع. فهم المجموعة التي تؤمن حياة المجتمع، لأن المجتمع متى فقد حركته انتهى. وغسان تويني، الذي يوافق فيلسوف التاريخ، أرنولد توينبي، في ما يقوله من ان الحضارات تنمو بموجب ناموس التحدّي والجواب، يلخص ذلك بأن الشباب «هو العنصر الذي فيه قابلية التحدّي، والذي تفيض حيويته على المجتمع، والذي تشدّ قوته المجتمع إلى مواكب التاريخ»[2]. إلاّ أن هذه الفئة، التي يمثلها الشباب، هل يصح النظر إليها على أنها وحدة، لها السلوك، نفسه والقضية نفسها؟ من الشباب فئة، تكاد تكون الأكثرية، قرّرت أن تعيش على هامش المجتمع، وتخضع لوقائعه، محاولة التكيّف معها، ساعية الى تحقيق مصالحها الذاتية. وفي المقابل، هناك فئة ثانية، رفضت الخضوع والعيش على هامش الحياة.

وما يلفت النظر أن عدداً من المنتدين قصروا الشباب على الفئة الثانية، منكرين على الأولى هذه الصفة. ذلك أن الشباب، كما يقول ميخائيل ضاهر[3]، «ليس من قلّ عمره، وقويت عضلاته، بل هو ذلك الذي لا يستسلم لما هو مألوف وعادي، وما هو عرف وتقليد، هو ذاك الذي يستطيع أن يتخلص دائماً من براثن الانسياق الطبيعي الأعمى، وراء الحالات المتكرّرة والمتشابهة، التي لا تخلو من السهولة، وبالتالي من الجاذبية، ومن الانقياد العفوي للأوضاع القديمة القائمة، ليقف إلى جانبها، يحكم عليها بروح ناقدة متجدّدة، في كل مرّة. تبقى مبادئه نصب عينيه، لا يرى إلا من خلالها، ولا يعمل إلا بموجبها، تحدوه وثبة دائمة نحو آفاق جديدة، تتناسب وتفتّح قواه، يوماً بعد يوم». في حين أن ابتعاد الشاب عن مسرح الحياة يشكل وجهاً من وجوه أزمة الشباب، إن لم نقل الوجه الأهمّ لهذه الأزمة، ما يؤكد صفة الشباب لهذا المهمّش ــ المهمّش نفسه ــ وهذا ما يؤيده رينه حبشي[4]، عندما يرى أن الشباب يتكوّن من أربع فئات هي: الشباب الطفيلي، والشباب الضعيف الإرادة، والشباب السكوني، والشباب الهاذي. ويمكن جمع الفئتين الأوليين تحت عنوان الشباب غير الملتزم، في حين يمكن جمع الفئتين الأخريين تحت عنوان الشباب الملتزم، وقد بين رينه حبشي كيف أن الالتزام صار سكوناً وهذياناً.

أيّاً يكن التصنيف، هل يصح اعتبار أن للشباب قضية مختلفة عن القضايا الأخرى، التي يواجهها المجتمع؟

يكاد يجمع المنتدون على أن هناك قضية خاصّة بالشباب، قضية تجمع كل الشباب، على الرغم من كل الفوارق والاختلافات القائمة بينهم. وقد تمكّن الشباب من صقل وحدة قضيتهم، إثر التجارب التي خاضوها، وأهمها ما سمّي ثورة ١٩٥٨. وهذا ما عبّر عنه باسم الجسر[٥]: «ليتنا نعيش واقعاً غير واقعنا... ليتنا لم نمر بما مررنا به منذ سنتين... ولا نطمح إلى اعتبار قضية الشباب قضية وطنية، بل قضية لبنان، ولا نحمّل أنفسنا مسؤولية هي من الخطورة والجسامة بحيث لم يتحمّلها جيل وحده، في أي بلد آخر، ألا وهي إنقاذ وطننا من المصير الذي ينتظره، إذا لم يفعل أحد شيئاً لتبديل واقعه. إنّ قضية الشباب في لبنان، اليوم، هي قضية لبنان»، مؤيّداً ما كان قد عبّر عنه رينه حبشي[٦]، في عبارة مقتضبة: «ليُسمح لي أن أستعمل عبارة «أزمة شباب لبنان» بدلاً من عبارة «أزمة الشباب في لبنان»، لأني ألمس تقارباً وامتزاجاً بين عمر لبنان وعمر الشباب في لبنان».

لا شكّ في أنّ هذه المقاربة بين الشباب اللبناني ولبنان تظلّ صحيحة، وإذا لم يكن ذلك بسبب العمر، كما كانت الحال عام ١٩٥٧ أو ١٩٦٠، فبسبب الإرادة والتطلّعات. ولو كان في إمكان لبنان أن ينطق، لما طالب إلا بمستقبل زاهر وحياة هنيئة، تماماً كما يطالب شبابه. وهذا ما يجعل قضية الشباب قضية الوطن، ومشكلاتهم كثيرة، كثرة مشكلاته، تماماً كما كانت الحال منذ خمسين عاماً حتى اليوم.

١. مشكلات الشباب

إنّ العودة إلى محاضرات «الندوة اللبنانية»، حول موضوع الشباب، تبيّن أن للمشكلات التي واجهها الشباب اللبناني، ولا يزال، وجوهاً عدة، يمكن تقسيمها في ثلاثة محاور: المشكلة الاجتماعية الاقتصادية، والمشكلة السياسية والمشكلة الثقافية.

١. المشكلة الاجتماعية الاقتصادية

تهدف أشكال التنظيم، التي تتبعها المجتمعات، إلى تأمين خير الإنسان ورخائه[٧]. من هنا فإنّ الوضع المعيشي للشباب قد أخذ حيّزاً مهماً في محاضرات «الندوة اللبنانية». فقد تحدث العديد من المحاضرين عن الشباب، والمهنة وأهميّتها. فرياض كمال سيوفي[٨] يرى «أنّ أخطر أمانة تودع لدى كل جيل سابق من أجيال المجتمع هي أن يهيّئ العمل للجيل اللاحق». في حين أن فرص العمل غير متوافرة، وإن هي توافرت، فإن الأجور متدنية، لا تكفي لمواجهة أعباء الحياة، وهذا الوضع يشكل، في حدّ ذاته، خطراً كبيراً. وكل ما تحاول أن تقوم به الدولة، للتصدّي لهذه المشكلة، كما يقول زكريا النصولي[٩]، مستشهداً بألفرد سوفي (Alfred Sauvy)، «هو توظيف الشباب في القطاع العام، دون السعي إلى خلق وظائف جديدة، عبر تطوير الاقتصاد الوطني... مما يؤدي إلى انهيار قطاعات أساسية في الاقتصاد الوطني، ويسرع رحيل الشباب، في حين أن استقبالهم يقتضي تأمين وظيفة مكسبة، وزيادة الثروة الوطنية». إضافة إلى هذه الناحية السيئة للمعالجة، التي تقوم بها الدولة، فإن رينه حبشي[١٠] يلاحظ «أن توسيع الإدارة، واستقطاب الشباب في الوظيفة العامة، في العهد الشهابي، قد أدّيا إلى الموت المفاجئ للشبيبة اللبنانية عام ١٩٦١».

في هذا الجو، كما يقول زكريا النصولي[١١]، فإنّ «الدولة لم تسعَ لتطوير القطاعات الاقتصادية في البلد، فأغفلت الزراعة، مثلاً، مع العلم أنّ مساحات الأراضي الصالحة للزراعة كبيرة. وما كان من ابناء القرى إلا أن نزحوا إلى المدينة، وبالأخص إلى بيروت، وتركوا قراهم خالية، إلا من بعض الشيوخ، ليعيشوا في أحزمة بؤس، حيث لم تتمكّن الدولة من تأمين حاجاتهم، ومنها، بشكل خاص، التعليم، مما أدّى إلى تطوير الأميّة والبطالة، وإلى نشوء مكان ملائم لنمو الجريمة والانحراف». وإضافة إلى النزوح الداخلي، فإن معالجة الدولة للوضع الاقتصادي قد أدّت بالشباب إلى ترك لبنان، وهذا ما حذّر منه صوت محمود جمّول[١٢] الشاب: «الهجرة تبتلع شبابنا... تبتلع عملهم وإنتاجهم... الهجرة هي التي جعلت بلادنا خاوية... فقرانا فارغة، وحقولنا قاحلة، وبيوتنا مظلمة، تضم بين جدرانها امرأة عجوزاً هدّها الانتظار، وكهلاً في يده رجفة، وفي عينيه دمعة، وفي قلبه حسرة ومرارة». ويخلص آسفاً: «يستورد لبنان كل شيء، ويصدر، مقابل ذلك، أبناءه».

وعندما يصل الشاب إلى مرحلة الزواج وبناء أسرة، يرى هذا الوضع المعيشي، يضاف إلى المعوقات والموانع الطائفية والتربوية والطبقية، تقف حائلة بينه وبين من اختار رفيقاً للعمر. وتأخر الشباب في دخولهم هذه المرحلة، أي مرحلة الزواج، يؤدّي، في رأي جمّول، في مجتمع شرقي متمسك بالتقاليد، إلى تشنّجات واضطرابات نفسية، تترجم في أشكال مختلفة، ليس أقلها الجريمة والشذوذ.

وهذه المشكلة الاجتماعية تتزامن مع جو مخيّم من عدم التفاهم، القائم بين الجيل الشاب والجيل الذي سبقه، وهذا ما يشكّل، أيضاً، وجهاً من وجوه المشكلة التي يواجهها الشباب، التي يعزوها رئيس المعهد الكاثوليكي، في باريس، المطران إميل بلانشيه[١٣] (Emile Blanchet) إلى الحربين العالميتين، اللتين خضّتا العالم، وأدّتا إلى انهيار مجموعة من القيم والأفكار والعادات، وإلى التقدم والتطور اللذين تمرّ بهما التقنية.

مما استعرضناه، يبدو واضحاً أن الدولة تتحمل مسؤولية كبيرة في المشكلة الاجتماعية، التي يواجهها الشباب. والحديث عن الدولة يحملنا على البحث عما إذا كان هناك مشكلة سياسية، يتصدّى لها هذا الشباب.

٢. المشكلة السياسية

إن وجود مشكلة سياسية، تواجه الشباب اللبناني، يظهر بوضوح من خلال قراءة محاضرات «الندوة اللبنانية». ولعل المشكلة السياسية الأساسية تكمن في عدم تمكّن الشباب من ممارسة العمل السياسي، كسبيل لتغيير أوضاعهم وتطويرها. إذ إنّ بين الشاب والعمل السياسي معوقات، لعل أبرزها هو احتكار السياسة من قبل طبقة سياسية، لا تدل الناس، تحارب وتمنع أي شاب من دخول هذا السلك، إلا إذا رضي أن يتزلّف، فيصبح «زلمة» أحدهم. ويصف ميخائيل ضاهر[١٤] هؤلاء السياسيين: «إنهم قد جاؤوا، باستثناء أقلّية بينهم، عن طريق نسبهم وتاريخهم وإقطاعيتهم، أو عن طريق شراء ضمائر الناخبين بمالهم، أو عن طريق سلطة حاكمة أو سياسية خارجية، ليس بينهم وبين الرأي العام من صلة، ولا هم يعرفون الشعب، ولا هو يستأنس بوجودهم».

هذا الاحتكار، الذي يمنع انتقال السلطة، ينفي أساس النظام

الديموقراطي ويمثل ركنًا أساسيًا من المشكلة السياسية الشبابية. وهذا ما يؤكده غسان تويني[١٥]، إذ يقول: «لو كانت الديموقراطية في لبنان ديموقراطية، لما واجهنا في لبنان قضية الشباب! فالديموقراطية هي انتقال السلطات، بالأساليب السلمية، من يد تمارسها إلى يد يعتبر الشعب أنها باتت أجدر بممارستها. والأحزاب الديموقراطية ليست المؤسسات التي تؤمن استمرار هذه اللعبة في نطاق الدستور فحسب، بل هي مدرسة يواهب فيها الساسة، جيلاً بعد جيل، لممارسة السلطة».

إزاء هذا الوضع، لم تكن ردّات فعل الشباب اللبناني متجانسة. وإذا أردنا، من خلال محاضرات «الندوة اللبنانية»، تلخيص الواقع أو الموقف الشبابي، والذي تحدّث عنه بإسهاب كل من رينه حبشي[١٦] وباسم الجسر[١٧]، يمكننا القول إن الشباب اللبناني فئتان، فئة أقبلت على السياسة، وفئة آثرت الابتعاد منها. أما الفئة الأولى، فتتكوّن من فريقين. أحدهما أقبل على السياسة عن طريق العقيدة، فانتسب إلى حزب عقائدي، يدعو إلى تغيير الأوضاع، على مستوى المجتمع ككل. وسرعان ما وجد هذا الفريق نفسه مهمّشًا، في وطن معايير العمل السياسي فيه الطائفية والإقطاعية والمحسوبية. أما الفريق الثاني، فهو أقبل على السياسة عن طريق الإيمان بأنها السبيل الذي يؤدّي إلى تحسين الأوضاع الشخصية، ويؤمّن الارتقاء الاجتماعي. وهذا الفريق من الشباب دخل السياسة، وخضع لقوانينها، واستزلم لهذا أو ذاك، من الزعماء المتربعين على كراسيهم.

أما الفئة الثانية، التي آثرت الابتعاد من السياسة، والتي تتجلّى فيها مشكلة عدم الالتزام، فيمكن تقسيمها، أيضًا، فريقين. أحدهما لامبالٍ، من طبيعته الانهزام والخضوع والخنوع. والفريق الثاني من الشباب المبتعدين عن «اقتناع عن الاهتمام بقضايا بلادهم، لأن هناك مبدأ راسخًا في أذهان الكثيرين منهم، وهو أنّ النجاح المهني يفترض الابتعاد عن السياسة ومشاكلها»، فيصرفون وقتهم إما في تحقيق إنجازات على المستوى الفكري والأدبي والثقافي، أو في تحقيق الثروة، مما قد يسمح لبعضهم، في ما بعد، بدخول عالم السياسة، من «بابها الأوسع». وهذا الفريق الأخير يشكّل أكثرية كبرى في وسط الشباب اللبناني، ولعل عدم التزامه، وابتعاده من النضال، ينتجان بشكل أساسي، كما يقول غسان تويني[١٨]، من حقيقة «أنّ اختباراتنا الأولى في حقل الاستقلال قد تركت في نفسه أثرًا مريرًا، شتّان بينه وبين نفسية المقاومة، التي كان يولدها في الشباب تعسّف السلطات المنتدبة والسلطات التابعة لها. فالطلاب الذين نزلوا إلى الشارع في تشرين ١٩٤٣ يصعب عليهم، أو على أكثرهم، وقد رأوا ما آل إليه هذا العهد، أن يعودوا إلى مدارس الجهاد السلبي، ضد سلطات وطنية هي بنت الجهاد السلبي ذاته». وإذا كانت هذه الفئة تشكل أكثرية كبيرة في عام ١٩٥٠، فإن باسم الجسر[١٩] يرى «أن هذه الأكثرية بدأت تقل، في الآونة الأخيرة، أي بعد أن صدمت عقولهم وأفئدتهم التجربة الرهيبة التي مرّ بها اللبنانيون»، أي ثورة ١٩٥٨.

وهذه الملاحظة تتفق مع ما قاله رينه حبشي[٢٠]، عام ١٩٥٨، من «أنّ هذه الثورة، أدّت إلى حلول القلق مكان الملل. والقلق شعور مثير ومنشط، يؤدّي إلى الحركة والالتزام». ويؤكّد حبشي، في محاضرتين، عامي ١٩٦٥[٢١] و١٩٦٨[٢٢]، أنّ الشباب اللبناني صار، في ظل العهد الشهابي، بعد تجربة ثورة ١٩٥٨، أكثر التزامًا، لأنه «أقسم على ألاّ ينقسم مجددًا»[٢٣] وتجاوز إشكالية مع أو ضد لبنان، وصار كل شاب لبناني مقتنعًا بوجود لبنان.

هنا يطرح تساؤل: هل أدّى حسم الموقف من وجود لبنان، وبالتالي الاقتناع به ككيان، إلى تحديد هوية لبنان، التي تشكّل مسألة جوهرية؟ ولعل المشكلة السياسية، وبالتالي المشكلة الاجتماعية، ما هي إلاّ انعكاس لضياع في تحديد الهوية، إن لم نقل لفقدان الهوية. وهذا الضياع يكوّن، في جوهره، مشكلة ثقافية.

٣. المشكلة الثقافية

تجلّت هذه المشكلة في العدد الكثير للثقافات، التي ترسّخت وتطوّرت في المجتمع اللبناني. ولما كانت الثقافة تعكس المبادئ والعادات ونمط العيش، فإن التعدّد الثقافي، الذي اعتبره البعض مصدر غنى، أمسى مصدر انقسامات داخل المجتمع اللبناني، مما انعكس، سلبًا، على الإيمان بلبنان والتعلّق به، لأنه في مقابل التعدّد الثقافي لم تتطوّر ثقافة لبنانية. وهذا ما عبّر عنه باسم الجسر[٢٤]، إذ يقول: «إنّ تعدد الثقافات هذا هو، ولا ريب، مصدر ثراء، ومعين خير، ومنطلق تجربة إنسانية طريفة. ولكنه، في الوقت نفسه، عامل هام في التباعد وعدم الالتقاء بين عناصر الشباب، بل الشعب، إذ إن الثقافة تساهم، إلى حد بعيد، في تكوين لون الولاء ونوعه. وغنيّ عن التأكيد ما يعانيه لبنان، بسبب تنوع ولاء أبنائه وتباين مفاهيم هذا الولاء». وفي هذا الموقف لا يختلف باسم الجسر عن صادر يونس[٢٥]، الذي كان قد نبّه إلى خطر الوضع الثقافي وانعكاساته، إذ يقول: «والثقافة لا يمكن أن تكون بمنجى من عدم الاستقرار هذا، بل ربما كانت أحد العوامل الرئيسية في استمراره». ويضيف أن «وجود ثقافات عديدة، تتفاعل في وطننا، هو، بالواقع، عامل غنى وثروة لو كوّنا تراثًا فكريًا نتحداها به، حتى نأخذ عنها ما يوافق مستوانا العقلي. ولكن أن تظلّ هذه الثقافات دخيلة علينا، وأن تتّجه كل فئة من اللبنانيين اتّجاهًا فكريًا معاكسًا لسواها، فهو أمر سيقودنا، حتمًا، إلى انتحار ثقافي واجتماعي». ولعل هذا الانتحار، الذي يتحدّث عنه صادر يونس، هو ما يتجلّى مشكلة اجتماعية وسياسية. إلا أن الادّعاء بأن المشكلة الثقافية هي أساس المشكلات وسببها، فربما كان في ذلك حمل يفوق قدرة الثقافة على الاحتمال. ولكن ما يبدو مؤكّدًا، في محاضرات «الندوة»، أن للمشكلة الشبابية في لبنان ثلاثة وجوه، تم استعراضها. وإسهام «الندوة اللبنانية» لم يتوقّف عند حدّ تعداد المشكلات التي يواجهها الشباب، بل قام المحاضرون بمحاولة تشخيص المشكلات وتحديد أسبابها.

٢. أسباب مشكلات الشباب

أسباب المشكلات هذه ـ ورغم تداخلها، بحيث يصعب القول إن لمشكلة ما سببًا واحدًا لا غير ـ يمكن توزيعها على ثلاثة مستويات، هي المستوى الثقافي، والمستوى السياسي، والمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي.

ونبدأ بتفنيد هذه الأسباب، كما رأتها محاضرات «الندوة اللبنانية»، من حيث انتهينا من تعداد وجوه المشكلات، التي يواجهها الشباب اللبناني، فنكون كمن يرجع أدراجه خوف أن يضيع أو يسهو عن شيء.

١. المستوى الثقافي

إنّ التعدّد الثقافي، ورغم كونه مصدر غنى، بات يشكّل مشكلة، نظراً إلى التشرذم الثقافي، الذي أدّى إليه. ويعزو رينه حبشي[٢٦] هذا «التعدد الثقافي إلى تعدد الجامعات. فذهنيات الجامعات هذه، تؤدّي إلى تقسيم الشبيبة اللبنانية وشرذمتها، بدلاً من جمعها وتوحيدها». أما صادر يونس[٢٧] فيوافق على هذا الرأي، مضيفاً سبباً آخر، وهو الموقع الجغرافي للبنان، فيقول: «فلبنان ملتقى ثقافات عديدة، نقلت إليه عن طريق المعاهد الأجنبية والبعثات العلمية والأدبية، وبحكم موقعه الجغرافي. إنه يتخبّط بين تيّارات فكرية مختلفة... وبين هذه التيّارات المتضاربة، يقف اللبناني مفتشاً عن مصيره، حائراً في أمره، لا يدري على أي أسس سيستقر، وكيف يستطيع بناء ثقافته الخاصّة».

والجدير ذكره أن هذه البعثات والمعاهد والدول، التي صدّرت إلى لبنان ثقافاتها، بحثت فيه عن حلفاء. وما كان أكثر من الطوائف جهوزاً للتحالف مع هذه الدول، ما زاد الطين بلّة، إذ إن كل طائفة، بكل امتيازاتها، باتت تمثّل أو تمتلك ثقافة مختلفة عن ثقافات الطوائف الأخرى. وصارت التعددية الثقافية والتعدّدية الطائفية توأمين، في صلب النظام اللبناني. وهكذا اكتسبت الطائفة قوة أكبر، وصارت الهوية الطائفية، نظراً إلى اكتسابها بعداً ثقافياً، أقوى وأعمق من الهوية اللبنانية، التي بقيت لطيمة من دون أي ثقافة لبنانية، اللّهم إلاّ ثقافة تعدّد الثقافات. وهذا ما كان من جملة الأسباب التي سمحت للطوائف، في لبنان، بالاضطلاع بدور أساسي، وخصوصاً على المستوى السياسي.

٢. المستوى السياسي

على هذا المستوى، تجلّت مشكلات عديدة، أهمها، كما ذكرنا، احتكار فئة من الناس السلطة، والابتعاد، أو عدم الالتزام، على مستوى الشباب. ولعل أكثر ما حمّلته محاضرات «الندوة» المسؤولية، كان الطائفية، إذ إن أساس العمل السياسي الوطني، يجب أن يكون الاقتناع والإيمان بالوطن. وهذا ما لم يتم، إذ إنّ الانتماء إلى الطائفة كان أقوى من الانتماء إلى الوطن[٢٨]. فلنستمع إلى باسم الجسر[٢٩] يقول: «... بدت لنا أولى معطيات الأزمة في هذا التناقض، القائم في نفس كل شاب، بين ولائه للوطن، الذي يعيش فيه، وبين ولائه للقومية، التي يؤمن بها. وفي هذه الازدواجية التي يعيشها، والتي تكاد تمزّق قلبه، في تجاذبه بين مصلحة الفئة الطائفية السياسية، التي ينتمي إليها، وبين مصلحة الوطن العليا، التي تفترض قيام مجتمع موحّد، بدلاً من التوازن بين مجتمعات متعددة متباينة!». ويضيف أن «في مقدّمة أسباب أزمة الشباب هي الطائفية». هذه الطائفية لم يقتصر دورها على تمزيق المواطن اللبناني، في انتمائه، لا بل إنها حوّلت الطوائف أطراً لممارسة العمل السياسي. فبات هذا يترشح عن الطائفة الفلانية، وليس عن الحزب الفلاني، ما أدى إلى غياب الأحزاب الديموقراطية الوطنية، التي هي أساس الاستقرار والديموقراطية، كما عبّر غسان تويني سابقاً. في هذا الجو، باتت الديموقراطية مشوّهة، والدليل على ذلك أن النظام الديموقراطي، المبني على قاعدة فصل السلطات، ومراقبة كل سلطة للأخرى، فقد إحدى أهمّ خصائصه. فلم نرَ، كما يشكو ميخائيل ضاهر[٣٠]، «وزارة في لبنان، إلا وتنال الثقة حتماً». وهذا ما يلاحظه زكريا نصولي[٣١]، أيضاً، إذ يقول: «ما من مرة فقدت الحكومة الثقة، في لبنان». وما هذا إلا دليل بين أدلّة على تعطّل النظام الديموقراطي البرلماني، ما أدّى إلى عدم تجديد الطبقة السياسية، وإلى ترسيخ الإقطاع السياسي، حتى باتت الاقطاعية والطائفية وجهين للعملة نفسها. وهذا ما حمل زكريا النصولي على تشبيه خطر التحالف الطائفي الاقطاعي بخطر إسرائيل. وإضافة إلى هذا الدور السلبي، الذي أدته الطائفية، فإنها سمحت بالتدخّل الخارجي، الذي شكا منه ميخائيل ضاهر، وذلك لأن الطائفة، نظراً إلى طبيعتها وتاريخها، قد ارتبطت بدول أجنبية، كوّن لها لبنان مركزاً مهماً لتنفيذ سياساتها، وبث ثقافاتها، وتصدير منتجاتها. ومساوئ الطائفية لم تقف عند هذا الحدّ، بل تجاوزته لتطاول الإدارة، ما أدّى إلى تعطيل عملها، ذلك أن المعيار في شغل الوظائف هو الطائفة، والارتباط بزعيمها، ما جعل الوظيفة، كما يقول رياض كمال سيوفي[٣٢]، «مقبرة الكفاءات والمواهب، وحديقة الوساطات والشفاعات والمحسوبيات والطائفية». ويضيف: «الطائفية البغيضة، التي ليست أفضل من المحسوبية والوساطة في شيء، فهي البعيدة كل البعد من روح المعتقد الديني، قد أصبحت نوعاً من الوساطة وأداة وصول، يلجأ إليها البعض ليصل إلى ما يريد، وهي تستخدم ستاراً تختفي وراءه الأنانيات والجشع والأهواء المتفلّتة من كل عقال». وقد عبّرت أكثرية المحاضرين عن رفضها ورفض الشباب وإدانتهم لهذه الطائفية. ورأى زكريا النصولي[٣٣]، عام ١٩٦٨، «في النسبة المتدنية لمشاركة الشباب في العملية الانتخابية دليلاً على رفضهم هذا الجو، وهذا الخطاب الطائفي». وهذا ما كان أكده رينه حبشي[٣٤] الذي لاحظ، بعد ثورة ١٩٥٨، «أن الشباب اللبناني، أيّاً كان انتماؤه، بات يشعر بحساسية حيال ردود الفعل الطائفية». وهذا الرفض للطائفية يظهر في وضوح قبل ثورة ١٩٥٨، لدى كل من باسم الجسر ومحمود جمول وصادر يونس وميخائيل ضاهر وغسان تويني. وفي اختصار، فإن محاضري «الندوة اللبنانية» قد أجمعوا، وإن اختلفوا على حجم مسؤوليتها، على إدانة الطائفية، واعتبارها مسؤولة عن الأزمة التي يواجهها الشباب، إذ إن نتائجها لم تقتصر على السياسة، لا بل تعدّتها إلى كافة قطاعات المجتمع وأنشطته.

٣. المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي

المشكلة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي واجهها الشباب، والتي فصّل وجوهها محاضرو «الندوة اللبنانية»، يكمن مصدرها وسببها في السياسة التي اتّبعها الحكم، وهي سياسة الإنماء غير المتوازن. ويعبّر عن ذلك ميخائيل ضاهر[٣٥]، إذ يقول: «إن جميع الحكومات المتعاقبة قد حصرت جهدها وفوائد أعمالها في بعض المناطق، دون الأخرى. فيما نرى بيروت وجبل لبنان يغنمان حصة الأسد، نرى الشمال والجنوب والبقاع لا تصلها إلا الفتافيت، وكأن هذه المناطق ليست من لبنان، يدبّ فيها الفقر والجهل والمرض، محرومة من أبسط الحاجات...». ويبرز عدم مجانية العلم، وغياب التعليم الرسمي، أي عدم تأمين التعليم لكافة أبناء الوطن، كسبب أساسي في البطالة، وفي انحراف الشبيبة ولجوئها إلى الجريمة، وهذا ما يبرهنه، بالأرقام، زكريا نصولي[٣٦]. ويمكن الاستنتاج من محاضرته، إضافة إلى محاضرة محمود جمول، أنّ الوجه الاجتماعي لأزمة الشباب يعود سببه إلى عدم تأمين فرص العمل، بسبب عدم اعتماد سياسة الإنماء المتوازن، وعدم تطوير قطاعات

اقتصادية جديدة، وعدم إعداد الشباب، عبر التعليم، للقيام بأعمال يحتاج إليها المجتمع. وهذا ما حمل الشباب على ترك أرضهم، نزوحاً أو هجرة، هرباً من البطالة والظلم الاجتماعي.

هذا الظلم الاجتماعي، مضافاً إلى الطائفية، أدى إلى نتائج وخيمة، يعانيها المجتمع اللبناني. وهذا ما يؤكده صادر يونس[٣٧] إذ يقول: «إنّ الانقسام الذاتي، إذا ما حاولنا البحث عن أسبابه، وجدناها تنحصر في سببين أساسيين، هما تعدّد الطوائف، وفقدان العدالة الاجتماعية». ويرى باسم الجسر[٣٨] «أن الوصولية، والفردية، والروح المركانتيلية، وغيرها من النقائص الاجتماعية، التي يعانيها الشباب، إذا تعمّقنا في تحليلها، لوجدنا أنها نابعة من شعور اللاإستقرار واللاطمأنينة، الذي يعيش فيه الشاب اللبناني، في الناحيتين المادية والمعنوية».

وهذه الفردية، التي تعوق العمل الجماعي ـ وهو أساسي في نمو المجتمع ـ ليست غريبة عن الطائفية، لاجتماع سببين، أولهما، كما يقول رياض كمال سيوفي[٣٩]، هو «أنّ الطائفية لا تجعل كل امرئ يعمل في مهنته لطائفته من دون مجتمعه، وأن يخشى أن يصيب بنتاج عمله طائفة غير طائفته، وأن يتمكّن التعصّب من النفوس حتى يقسّمها وينتج إرادة عدم الاتّحاد والعمل الجماعي الصحيح، وهيهات أن يتكون مجتمع محكم الأواصر، متين البناء، منيع الجانب، من مصالح مادية لا غير، تتضارب في أشكال مزيّفة للأديان السماوية الصحيحة». وثانيهما، كما يقول باسم الجسر[٤٠]، «هو أن المواطن المنتمي إجتماعياً وسياسياً إلى إحدى الطوائف، والعائش والمتعاون والمتفاعل مع مواطنين من طوائف أخرى، بات يرى أن وصوله باسم الطائفية إلى حقه أو طموحه، يحتم عليه القضاء على كل منافسيه من أبناء طائفته!». بذلك سمحت الطائفية لكل إنسان بأن يشعر بفرادته، ما حمله على انتهاج الفردية والوصولية والروح المركانتيلية، وهي عادات وقيم، يعدها رينه حبشي[٤١] «ملائمة للأعمال التجارية ولكنها مسيئة للحياة الثقافية». وهذا ما يعيدنا إلى بداية البحث عن أسباب أزمة الشباب اللبناني، أي الأزمة الثقافية. فنحن في حلقة مفرغة، يجب الخروج منها، وهذا ما لم يبخل به محاضرو «الندوة اللبنانية»، إذ حاول كل منهم أن يطرح الحلول لمعالجة الأزمة، التي يواجهها الشباب اللبناني.

٣. حلّ الأزمة الشبابية في لبنان

إن وجوه هذه الأزمة مترابطة ترابطاً يصعب فصله، وأسباب المشكلات التي يواجهها الشباب اللبناني تشكل حلقة واحدة، ما يجعل من الصعب تحديد أي من البداية أو النهاية. ففي الدائرة، كل نقطة هي بداية ونهاية، في حد ذاتها. هذه الحال تؤدي بنا إلى عدم تقسيم الحلول، التي أعطاها محاضرو «الندوة اللبنانية» لمعالجة أسباب الأزمة الشبابية.

ولقد عبّر بعضهم عَن اقتناعه بأن الشباب، يجب أن يأخذ زمام المبادرة. فهذا صادر يونس[٤٢] يقول، عام ١٩٥٧: «والمسؤولية تقع على عاتق الشباب، كي يقول كلمته في مصير وطنه. وكل إحجام عن ذلك خيانة وجبانة، لأنه يسمح باستمرار أوضاع فاسدة، وبسيطرة عقليات متحجرة، ترهب المستقبل...». هذا الاقتناع تطور، بعد ثورة ١٩٥٨، وصار اقتناعاً بأنّ الشباب بات جاهزاً لأخذ زمام الأمور، والتحرّك من أجل إخراج نفسه من الأزمة التي يتخبّط فيها، وهذا ما يعبّر عنه باسم الجسر[٤٣] قائلاً: «التساؤل الملح، والخيبة المريرة، والانقسامات العمودية والأفقية، بين القوى التي تجمعت وتصارعت عام ١٩٥٨، وهذا الحوار الجديد، الذي نشأ بين فرقاء وممثلين لعقائد واتجاهات، لم يلتقوا من قبل، كل ذلك أدى إلى بروز معالم واقع جديد... إن الشعور بالمسؤولية، والتململ العميق الصادق، والرغبة والعزم على تبديل الواقع، لم تتجلّ يوماً، في تاريخ لبنان الحديث، كما تتجلى الآن، في صفوف الشباب».

هذا التغيير، كان تحدث عنه رينه حبشي[٤٤] في إسهاب، حيث اعتبر «أن هناك أسلوبي تغيير: التغيير التدريجي، والتغيير السريع. والتغيير التدريجي هو الذي ينتج من حوار دائم بين الشعب والسلطة، وإذا تعذّر الحوار، بسبب رفض السلطة أو عدم قابليتها للسماع، كبرت نقمة الشعب، وصار المجال الوحيد، المتاح أمامه للتغيير، هو الثورة». ويستمر حبشي في تحليله المشوّق مبرهناً «أن الثورة تستوجب قيام انقسام أفقي في المجتمع، بين الأكثرية الشعبية والأقلية الحاكمة». ويتابع معتبراً «أن الانقسامات العمودية في لبنان، أي الطوائف، تحول دون قيام الانقسام الأفقي، ما يعني استحالة قيام ثورة في لبنان». وهو ما يحمله على الاستنتاج أن الوسيلة الوحيدة للتغيير هي الحوار. ويلتقي في هذا مع ميشال أسمر[٤٥]، مؤسس «الندوة اللبنانية»، الذي يحذّر من انعدام الحوار، ويقول: «الحوار، متى انعدم، يتحصّل لنا من انعدامه، على الصعيد الدولي والإقليمي، ثيتنام في آسيا، واليمن في عالم العرب، وإسرائيل في أرض المقدس، وعلى الصعيد الوطني محنة ١٩٥٨، وعلى الصعيد الفردي مشاحناتنا وخصوماتنا وانتقاماتنا العنيفة العقيمة. كما نشهد، بنتيجة انعدام هذا الحوار، هروباً عند شبابنا، هروباً من أنفسهم، وبالتالي انصرافاً عن الجهد لازدهار وطنهم، قد يحملهم إلى الاغتراب عن أرض هذا الوطن».

والتغيير يجب أن يؤدّي إلى التخفيف من وطأة الأزمة، التي يعانيها الشباب. وذلك عبر اعتماد سياسة الإنماء المتوازن وتشجيع وتطوير قطاعات إنتاجية، تؤمّن فرص عمل للشباب، وهذا ما يطالب به زكريا النصولي. وإنماء المناطق يزيد من تعلق الشباب بأرضه، إذ إنه متى وجد مصدر رزقه في أرضه، إزدادت الرابطة بينه وبينها. وميخائيل ضاهر يعتبر «أن الجسم لا يكتمل إلا باكتمال جميع أعضائه، ولبنان لا يمكن أن يحقق ذاته الغنية، ما لم يقم ثمناً لهؤلاء البشر، ويفجّر تلك القوى والإمكانيات، الكامنة في كل فرد من أفراده، وفي كل شبر أرض من أرضه».

وتلتقي أكثرية المحاضرين على أن التعليم الرسمي يجب أن يتطوّر بحيث يستقبل الشبيبة اللبنانية، بدل أن يكون ملجؤها الشارع، كما يقول محمود جمّول، والتعليم لا يحول بين الشباب والجريمة والانحراف فحسب، بل إنه يحضرهم للأعمال التي تؤمّن لهم مصدر عيشهم. إضافة إلى الاهتمام بالتعليم، فإن إنشاء جهاز، يمكنه تفعيل الشباب في أوقات فراغهم، هو أمر ضروري. وهذا ما يتحدّث عنه المدير العام للشباب والرياضة جوزف زعرور[٤٦]، إذ يقول: «إن الدولة أنشأت المديرية العامة للشباب والرياضة، لأنها تدرك أهمية التنشئة الرياضية والتثقيفية للشباب». إلا أن زكريا النصولي[٤٧]، الذي يدرك أهمية دور هذا الجهاز، يرى رغم كل ما تمثله المديرية من ثروة، فهي قد ولدت ميتة، لأن نظام المديرية يخضعها للوصاية، ويربط نشاطها بعدد كبير من الوزارات». والاهتمام بالتعليم الرسمي قد يفيد، بحيث

إنه يؤمّن العلم للشباب اللبناني. ولكن هل في استطاعته إعداد هذا الشباب لسوق العمل؟ ينتقد رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، ستيفن بنروز (Stephen Penrose)[٤٨] البرامج التعليمية الحالية من الأنشطة التطبيقية، ويرى أن «أكثر ما يحتاج إليه لبنان، هو التعليم المهني والتقني، لأن هذا التعليم هو السبيل الوحيد لإعداد الشاب لسوق العمل، إضافة إلى أنه يعلّم الشباب العمل الجماعي، ويجعلهم يحترمون العمل والعامل». وهذا ما من شأنه أن يحوّل المجتمع اللبناني، من مجتمع استهلاكي مجتمعاً إنتاجياً، تتقلّص فيه الفردية ودورها. أما في ما يختص بالجامعة، فإن بنروز يعتقد أن «لبنان، في هذه المرحلة، أي في عام ١٩٥٠، ليس في حاجة إلى جامعة، لأنه بذلك يكون كمن يبني بيتاً، بدءاً من السطح، إذ إن النسبة الكبيرة من الشباب اللبناني لا تصل إلى مرحلة التعليم الجامعي». ويمكن القول إن هذا الرأي بقي وحيداً في محاضرات «الندوة اللبنانية»، فقد أجمع كل المحاضرين الآخرين، الذين تعاقبوا على منبرها، على ضرورة إنشاء الجامعة الوطنية ودعمها، لأن هذه الجامعة هي المكان الذي يلتقي فيه الشباب من مختلف الخلفيات، ما يسمح بقيام حوار بين الشباب اللبناني. وهي المكان الذي يمكن فيه صوغ هوية لبنانية، عبر بلورة ثقافة لبنانية. وهذا ما عبّر عنه رينه حبشي[٤٩]، عندما تحدّث عن تعدد الجامعات، وأثرها في شرذمة الشباب اللبناني، ودعا الى مواجهة هذا الخطر بتطوير الجامعة اللبنانية، بحيث تصبح محور الجامعات الأخرى. وفي السياق نفسه يتحدث مصطفى نعمة[٥٠]، ويقول: «الجامعة هي المجال الرحب لتوعية الشباب اللبناني لقيمة تراثه الحضاري واصالته، ولإعطائه تربية تتميز بالوعي الحضاري العميق الواسع». ولذلك، فإن الجامعة الوطنية هي المكان الصحيح الذي يمكن فيه محاربة الطائفية. وقد ركّزت أكثرية محاضري «الندوة اللبنانية»، على ضرورة إلغاء الطائفية، كسبيل لإصلاح الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، وتجديد الطبقة السياسية والقضاء على المحسوبية والواسطة وفساد الإدارة. وإن كان ميخائيل ضاهر[٥١] يدعو إلى عدم إلغائها فوراً، ويبرر ذلك بقوله: «غير أنني، وإن كنت مؤمناً بأن الطائفية تلعب دوراً هاماً، وهاماً جداً، في الحدّ من حرية الشعب، ومن حقوق بعض الأفراد من الشعب، أقول إنها تدبير موقّت، وموقّت فقط، يجب أن يزول، يوم نتأكّد من أن الشعب وصل إلى درجة الإدراك العقلي...». وإلغاء الطائفية لا يعني التعرّض للطوائف، وهذا ما يؤكّده محمود جمّول[٥٢]، إذ يقول: «إن إلغاء الطائفية لا يعني مطلقاً إلغاء الطائفة. نحن لا نقول بسحق الأديان وتكذيبها. كما أننا لا نقول بجعلها قاعدة للأنظمة الاجتماعية. كل ما قصدناه هو التوفيق بين الإنسان، كفرد مؤمن متديّن، وبين الإنسان ذاته، ككائن خاضع لمجتمع معيّن. هذا التوفيق لا يكون إلا عن طريق إبعاد السياسة عن الدين، والدين عن السياسة». وفي السياق نفسه يتحدث رينه حبشي، الذي يمكن الاستنتاج من خلال محاضراته السبع، المتعلّقة بالشباب والتي أصدرتها «الندوة اللبنانية»، أنّه يدعو إلى إلغاء الطائفية، ولكنه يتمسّك بالطوائف، ذلك «أن للبنان رسالة، تقع على عاتق شعبه وشبابه، في شكل خاص. وهذه الرسالة تكمن في الحوار بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام. وفي هذه الرسالة تكمن خصوصية لبنان، إذ إنه مختبر، تتفاعل فيه كل هذه الثروات، التي تأتي بها الحضارات الإنسانية والأديان السماوية».

في كل الحالات، فإن عدداً من المحاضرين، مثل غسان تويني وباسم الجسر وصادر يونس، قد حدّدوا النقاط التي يجب أن يتفق عليها الشباب اللبناني، أيّاً كانت انتماءاتهم وعقائدهم. وهذه النقاط تدور حول محاربة الطائفية والإقطاعية والمحسوبية. وقام رينه حبشي[٥٣] بتلخيص الحلول، التي يجب اعتمادها في سبيل مواجهة الأزمة الشبابية، محدداً النقاط التي يتفق عليها الشباب اللبنانين كله، بحيث تكون بمثابة شرعة لهم وهي:

١. محاربة الطائفية.
٢. محاربة القبلية.
٣. العدالة الاجتماعية.
٤. البنية التقنية للدولة (Structure technicienne de l'État)

وانطلاقاً من هذه الشرعة، يمكن الشباب أن يتحرك ويلتزم، لأن الالتزام هو سر كل تغيير.

بين الأمس واليوم

على رغم مضي أكثر من خمسة وعشرين عاماً على آخر محاضرة تتناول الشباب، ألقيت في «الندوة اللبنانية»، يعجب المرء كيف أن الأمور لم تتغير أو تتبدّل، وكأن الزمن توقّف في لبنان! فالمشكلة على حالها، والشباب لا يزال يتخبّط في الأزمة عينها.

هذه الأزمة، هي التي أدخلت البلاد في ما سمّي ثورة ١٩٥٨. وبعد انتهاء الثورة، ووصول فؤاد شهاب إلى الحكم، حدّدت المشكلة على أنها مشكلة عدالة اجتماعية. وقام فؤاد شهاب بمحاولة جادّة لإنماء المناطق كافة. إلا أن هذا الشيء لم يحل دون استمرار الأزمة، ودخول البلاد في مرحلة أخرى من الصراع، بدأ عام ١٩٧٥، وانتهى بما سمي «اتّفاق الطائف»، الذي اعتبر أنّ المشكلة تكمن في سوء توزيع السلطات بين الطوائف. واليوم، بعد مضي السنوات، والأزمة لا تزال قائمة، بتنا مقتنعين أن المشكلة كامنة في عدم إمكان التغيير. فكما يقول رينه حبشي، إنّ الثورة غير ممكنة في لبنان، نظراً إلى الانقسام الطائفي. ولعلّ عدم إمكان قيام ثورة هو حقيقة يدركها حكّام هذا الوطن، ما يمكّنهم من اللجوء إلى التسويف والمراوغة، من دون الاستماع إلى الشباب، والتحاور معهم، والسعي الى التغيير التدريجي، في سبيل حلّ المشكلة.

وبعد قراءة سلسلة المحاضرات التي ألقيت من على منبر «الندوة اللبنانية»، صرنا أكثر اقتناعاً بأن المشكلة تكمن في الطائفية، التي صارت عقيدة لبنان، إذ إن الطائفية، في أساسها، تعني عدم المساواة، وانتفاء العدالة. فهي تخلق أصنافاً عدة من المواطنين، عددها بعدد الطوائف، وهي تضعف الكيان اللبناني، وتجعله مشرّع الأبواب أمام كل التدخّلات الخارجية، إضافة إلى أنها تعوق النظام الديموقراطي، وتمنع تجديد الطبقة السياسية، وتحرم لبنان من ثقافة وهوية له. فالطائفية يجب أن تلغى، ولبنان يجب أن يكوّن لنفسه هوية يقتنع بها. وهويتنا هي، كما يقول ميشال كرياكوس[٥٤] وصادر يونس، هوية عربية تتفاعل مع مختلف الثقافات الغربية والشرقية. ولا يمكن الاستعاضة عن الهوية بادعاء دور أو رسالة، على لبنان أن يؤدّيها.

في كل الحالات، فإنّ الرجوع إلى محاضرات «الندوة» مغنٍ جداً، ولكنه قد يؤدّي إلى الإحباط. ذلك أنه لمن المؤسف أن تكون الأوضاع

جامدة لا تتغير، إلى هذا الحد، وهذا رغم كل الحروب والصراعات التي عرفها لبنان.

فيا ترى ما هو ثمن التغيير في لبنان؟ سؤال لن نستطيع الإجابة عنه، لأنّ التغيير لم يتم بعد، وأملنا أن يأتي يوم، ليس ببعيد، ويفتح فيه الشباب من لبنان كتاب «عهد الندوة اللبنانية»، ويكون في حوزتهم الجواب عن هذا السؤال، ولا يصيبهم ما أصابنا، نحن شباب اليوم، من ألم وحزن، عندما قرأنا شباب الأمس. ذلك أن الأمل يبقى في أن يتمكّن جيلنا من الخروج من الهامشية إلى الالتزام، فيتحرك ويضع لبنان على سكة التغيير، حتى يأتي اليوم الذي تكون فيه قضية الشباب اللبناني جزءاً من قضية الوطن، وليس، كما هي الحال اليوم، قضية الوطن، إن لم نقل قضية وطن.

هوامش

١) مع العلم أن تقسيم هذه الفترة ثلاث مراحل، قد استهوانا، بداية: مرحلة أولى قبل عام ١٩٥٨، ومرحلة ثانية بين ١٩٥٨ و١٩٦٧، ومرحلة ثالثة بعد عام ١٩٦٧. إلاّ أن قراءة الندوات تترك انطباعاً بأن الأوضاع لم تتغيّر كثيراً، إبّان هذه الفترة، رغم كل ما رافقها من أحداث في لبنان والعالم العربي.

٢) غسان تويني: «قضية الشباب اللبناني»، **محاضرات الندوة**، السنة الرابعة، النشرة ٣-٤، ١٩٥٠، ص ٤١.

٣) ميخائيل ضاهر: «شهادات شاب أمام السياسة»، **محاضرات الندوة**، السنة الحادية عشرة، النشرة السادسة، ١٩٥٧، ص ٤٦١-٤٦٢.

٤) René Habachi: «Difficultés ou trahisons de la jeunesse universitaire», in: *«Jeunesse, culture et engagement: Liban I»* Éditions Centurion, Paris, Cénacle libanais, Beyrouth 1972, pp. 247-255.

٥) باسم الجسر: «صوت الشباب»، **محاضرات الندوة**، السنة الرابعة عشرة، النشرة ٧-٨، ١٩٦٠، ص ٢١٩.

٦) René Habachi: «Crise de la jeunesse libanaise», *op. cit.*, p. 3.

٧) أو، على الأقل، هذا ما تدّعيه.

٨) رياض كمال سيوفي: «شهادات شاب أمام المهنة»، **محاضرات الندوة**، السنة الحادية عشرة، النشرة السادسة، ١٩٥٧، ص ٤٨٢.

٩) Zakaria Nsouli: «Après le 5 juin 1967, quel Liban? – La Jeunesse libanaise», in *Les conférences du Cénacle*, XXII^e année, n° 1-6, 1968, p. 35-36.

١٠) René Habachi: «Générations nouvelles, engagement», *op. cit.*, pp. 193-194.

١١) Zakaria Nsouli, *op. cit.*, pp. 37-46.

١٢) محمود جمّول: «شهادات شاب أمام المشكلة الاجتماعية»، السنة الحادية عشرة، النشرة السادسة، ١٩٥٧، ص ٥-٦.

١٣) Émile Blanchet: «Problème de la jeunesse», in: *Les conférences du Cénacle*, XIX^e année, n° 6, 1965, pp. 9-10.

١٤) ميخائيل ضاهر: مرجع سابق، ص ٤٧٣.

١٥) غسان تويني: مرجع سابق، ص ٤٧.

١٦) René Habachi: *op. cit.*

١٧) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٤.

١٨) غسان تويني: مرجع سابق، ص ٤٦.

١٩) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٢٣.

٢٠) René Habachi: «La Jeunesse libanaise devant sa révolution», *op. cit.*, p. 51.

٢١) René Habachi: «Générations nouvelles, engagement», *op. cit.*, p. 197.

٢٢) René Habachi: «Difficultés ou trahisons de la Jeunesse universitaire», *op. cit.*, p. 247.

٢٣) رأي نقضه، وللأسف، الواقع اللبناني، عام ١٩٧٥.

٢٤) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٢٤.

٢٥) صادر يونس: «شهادات شاب أمام الثقافة»، **محاضرات الندوة**، السنة الحادية عشرة، النشرة السادسة، ١٩٥٧، ص ٥١٦-٥١٧.

٢٦) René Habachi: «Inquiétudes et pouvoir étudiant», *op. cit.*, pp. 298-299.

٢٧) صادر يونس: مرجع سابق، ص ٥١٦.

٢٨) ولا يزال.
٢٩) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٢٧.
٣٠) ميخائيل ضاهر: مرجع سابق، ص ٤٧٥.
٣١) Zakaria Nsouli: *op. cit.*, pp. 34, 46, 50.
٣٢) رياض كمال سيوفي: مرجع سابق، ص ٤٩٢-٤٩٦.
٣٣) Zakaria Nsouli: *op. cit.*, p. 39.
٣٤) René Habachi: «La Jeunesse libanaise devant sa révolution», *op. cit.*, p. 59.
٣٥) ميخائيل ضاهر: مرجع سابق، ص ٤٧٦.
٣٦) Zakaria Nsouli: *op. cit.*, pp. 41-44.
٣٧) صادر يونس: مرجع سابق، ص ٥١٩.
٣٨) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٢٨.
٣٩) رياض كمال سيوفي: مرجع سابق، ص ٤٩٧.
٤٠) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٣١.
٤١) René Habachi: «Université et engagement», *op. cit.*, p. 171-172.
٤٢) صادر يونس: مرجع سابق، ص ٥١٧.
٤٣) باسم الجسر: مرجع سابق، ص ٢٣٤-٢٣٦.
٤٤) René Habachi: «La jeunesse libanaise devant sa révolution», *op. cit.*, pp. 46-52.
٤٥) ميشال أسمر: «مع الشباب والطلاب: الحوار بحث وإيمان»، **محاضرات الندوة**، السنة الثانية والعشرون، النشرة ٩-١٠، ١٩٦٨، ص ٣٠-٣١.
٤٦) جوزف زعرور: «مع الشباب والطلاب: مسؤولية الشباب»، **محاضرات الندوة**، السنة الثانية والعشرون، النشرة ٩-١٠، ١٩٦٨، ص ١١.
٤٧) Zakaria Nsouli: *op. cit.*, p. 44.
٤٨) Stephen Penrose: «Une meilleure jeunesse pour un meilleur Liban», in: *Les conférences du Cénacle*, IV^e année, n° 9-12, 1950, pp. 251-257.
٤٩) René Habachi: «Inquiétudes et pouvoir étudiant», *op. cit.*, p. 299.
٥٠) مصطفى نعمة: «مع الشباب والطلاب ـ الجامعة ولبنان اليوم»، **محاضرات الندوة**، السنة الثانية والعشرون، النشرة ٩-١٠، ١٩٦٨، ص ١٧.
٥١) ميخائيل ضاهر: مرجع سابق، ص ٤٦٩.
٥٢) محمود جمّول: مرجع سابق، ص ٥١١.
٥٣) René Habachi: «La jeunesse libanaise devant sa révolution», *op. cit.*, p. 53-77.
٥٤) ميشال كرياكوس: «مع الشباب والطلاب: تحديات الشباب»، **محاضرات الندوة**، السنة الثانية والعشرون، النشرة ٩-١٠، ١٩٦٨، ص ٢٧.